

هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا

عبر البحر الأبيض المتوسط

Illegal Immigration of Arab Youth to Europe Across the Mediterranean

د. خليف مصطفى غرايبة

كلية عجلون الجامعية | جامعة البلقاء التطبيقية | الأردن

الملخص: إنّ قضية هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، أصبحت مشكلة تؤرق الدول الطاردة والجاذبة على السواء، وقد أصبحت هذه الهجرة إحدى القضايا المزعجة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، حيث تستقبل أوروبا سنوياً ما يقارب نصف مليون مهاجر عربي غير شرعي، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ أوروبا ستستقبل 159 مليون مهاجراً حتى عام 2025 لتعويض العجز الديموغرافي الناجم عن انخفاض نسبة الخصوبة فيها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا من حيث: مفهومها، وتاريخها، وأسبابها، وحجمها، ومساراتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، تيارات الهجرة، أشكال التحرك السري، أقاليم الهجرة غير الشرعية.

Abstract: Illegal Immigration of Arab youth to Europe across the Mediterranean Sea, has become a problem which bothers states repellent and attractive both, the immigration has become one of the issues troubling that received considerable attention in recent years, Europe receives nearly half a million Arabic immigrants illegally yearly, as The United Nations estimates that Europe will receive 159 million migrants until 2025 to compensate the demographic deficit caused by the low fertility rate.

This research aims to study the phenomenon of immigration of young Arabs illegally to Europe in terms of: concept, its history, its causes, its size, and its tracks.

Key words: illegal immigration, migration streams, forms the secrete movements, illegal immigration regions.

- مُقَدِّمَةٌ:

تُعتبر الهجرة غير الشرعية (السريّة أو غير القانونيّة) ظاهرة ذات أبعادٍ عالميّة، موجودة في كل الدول المتقدّمة والمتخلّفة، توجد في كثيرٍ من دول العالم، نظراً للتفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية بين هذه الدول، وعليه أصبح لهذه الظاهرة أهمية بالغة في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لما خُصّصَ به من متابعةٍ حثيثةٍ من قِبَل الدول والحكومات، كما أنّها تُشكّل محور العلاقات الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف في هذه المنطقة⁽¹⁾.

ومن هنا أصبحت هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا (عبر البحر المتوسط) إحدى القضايا المزعجة⁽²⁾ التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، حيث تستقبل أوروبا ما يقارب نصف مليون مهاجر عربي غير شرعي، كما تُشير

تقدير الأمم المتحدة إلى أن أوروبا ستستقبل 159 مليون مهاجراً حتى عام 2025 لتعويض العجز الديموغرافي التاجم عن انخفاض نسبة الخصوبة فيها⁽³⁾، وسيأتي أكثر من نصفهم بطريقة غير شرعية من الأقطار العربية والإفريقية. ومن هنا تأتي أهمية ومبررات هذه الدراسة التي تهدف بشكل عام إلى دراسة هذه الظاهرة، التي تُهدّد أمن وسلامة الدول على اختلاف أبعاد ودرجات اشتراكها فيها، وتبعد كلّ البعد وتختلف عن بنود اتفاقية حقوق الإنسان، ولا يُقلّل النقص في الإحصاءات عنها من خطورتها أو جسامتها، إذ ما يزال الحصول على البيانات بشأن الانتقالات غير الشرعية للمهاجرين يُشكّل تحدياً كبيراً.

وتهدف هذه الدراسة بشكل خاص إلى معرفة منابع الهجرة غير الشرعية للشباب العرب، والمتمثلة ببلاد المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا)، ودول شمال شرق إفريقيا (مصر، والسودان)، وبعض دول المشرق العربي (الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، واليمن)، ورصد تيارات ومسارات التحرك السري للمهاجرين، ابتداء من البلدان الطاردة (المنشأ)، وبلدان المرور أو نقاط التجميع، والبلدان المستقبلة، وما يترتب عن ذلك من تزايد لعدد الضحايا من الشباب الذين يُغامرون بسفريات غير شرعية، والتعرّف على أوضاعهم وأساليب حياتهم البائسة بعد وصول بعضهم إلى البلد المُستقبل. اتّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتشريح أبعاد الظاهرة، وتجزئتها، وتحليلها، في محاولة لتحليل الجزئيات، وتوضيح التداخلات بغية التوصل إلى نتائج دقيقة، فالمنهج الوصفي يساعد على وصف الحاضر، والظروف التي أدت إلى تداخل وتعقيد هذه الظاهرة، لمعرفة الحقائق، وتقديم الحلول الممكنة، وهو يعمل على استشراف المستقبل لتقديم العلاج للمشكلة المراد دراستها⁽⁴⁾، وذلك بالإجابة على العديد من التساؤلات منها:

- ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية؟
 - متى ابتدأت كظاهرة ذات أبعاد خطيرة في الدول الأوروبية ومتوسطة؟
 - ما هي أسبابها ودوافعها؟
 - ما حجمها في دول البحر الأبيض المتوسط (الطاردة والمستقبلة)؟
 - ما هي أشكال التحرك السري للمهاجرين غير الشرعيين؟
 - هل تُشكّل هذه الظاهرة أقاليم جغرافية، وكيف؟
 - ما السمات العامة لحياة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا؟
 - ما هي الآليات المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة؟
 - ما هي أبرز النتائج لهذه الظاهرة؟ وما أبرز التوصيات التي يُمكن أن تُساهم في الحدّ منها؟
- وهذه إجابات للتساؤلات السابقة تُبرزها من خلال العناوين الفرعية التالية:

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تتعدّد وتتنوّع مفاهيم الهجرة، تبعاً لتعقّد وتشابك مظاهرها ومعاييرها، وتُعرّفها الأمم المتحدة بأنّها: دخول غير مُقنّن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البرّ أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة⁽⁵⁾. أمّا الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) فتُعرّفها بأنّها: مُصطلح يُشير إلى الهجرة من بلدٍ إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول⁽⁶⁾.

وفي الجزائر وبلاد المغرب عموماً يُستخدم مُصطلح لغوي بليغ لهذه الظاهرة، وهو "الحراقة Alharga" أو "الحريك" وهي كلمة باللهجة المغربية (بتغليظ الكاف) تعني: الهجرة السرية، كما تعني أن صاحبها "يحرق" كل المراحل وربما كل أوراق هويته،

مُتَّجِهاً نحو أوروبا، ويقطع المهاجر كافة الروابط مع أهله وبلده، ومن خلال الفعل "حَرَقَ" نستطيع أن نتعرّف على حجم المعاناة التي يواجهها المهاجر السري حتّى يصل إلى البلد المُستقبل⁽⁷⁾.

2- تاريخ الهجرة غير الشرعية:

تُعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية، وحق مشروع لكلّ شخص، وقد عرفتها الشعوب منذ القدم، وبعد تزايد أعداد السكّان على الأرض، وترسيم الحدود بين الدول، تمّ ضبط التّحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محلية ودولية، والهجرة بشكلها الشرعي القانوني تبقى ظاهرة عالمية ضرورية، فالبلدان المتقدّمة (الأوروبية مثلاً) هي التي اجتذبت في الماضي البعيد والقريب عمال البلدان (المغاربية مثلاً) لعدّة غايات سياسية، كالحروب الإقليمية والعالمية، واقتصادية تتمثّل في حاجة الاقتصاديات الأوروبية لليد العاملة، لبناء مقوماتها التي دمرتها الحروب⁽⁸⁾.

ونستطيع القول بأنّه ابتداء من ستينيات القرن العشرين عرفت الهجرة تطوّراً نوعياً وكمياً، فأوروبا المُستقبلية للأيدي العاملة كانت تعيش مرحلة تُسمّى بـ "الثلاثينيات المجددة" حيث تضاعفت حاجتها لقوة العمل، وشكّلت دول شمال إفريقيا مصدراً رئيسياً لتصدير الأيدي العاملة في هذه المرحلة، ومنذ عام 1974 وعلى أثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، تمّ إيقاف الهجرة الشرعية وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، فحدثت تغيّرات جذريّة في سياسات الهجرة وظهر أنواع عديدة من الهجرة أهمّها: الهجرة غير الشرعية، التي ارتفع حجمها بشكلٍ بارزٍ منذ عام 1990، حيث عوّضت شبكات تهريب البشر القنوات القانونية، وإن كانت هذه الظاهرة موجودة منذ ستينيات القرن العشرين⁽⁹⁾.

وتعتبر دول المغرب ومصر والسودان والصومال من أكثر البلدان العربية تصيراً للهجرة غير الشرعية، فقد ارتفعت الهجرة في تلك البلدان إلى ما نسبته 280% في الفترة من عام 1995 وحتى عام 2007⁽¹⁰⁾.

3- أسباب هجرة الشباب العرب غير الشرعية ودوافعها:

إن الدّراسة العلمية والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية، ولفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب العرب التي أصبحت تُقلق بال الدول الأوروبية المُستقبلية (أهم مسارح الهجرة في العالم بأسره) لا بُدّ من تقصّي أسبابها المتعدّدة والمتنوّعة، والتي يُمكن يمكن تلخيصها بمقولة العالم الديموغرافي الفرنسي الفريد صوفي: إمّا أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، أو أن يرحل البشر حيث تُوجد الثروات، وتتمثّل هذه العوامل في ثلاثة رئيسية هي⁽¹¹⁾:

أولاً- عوامل طارئة توجد في الدّول المُرسلة (العربية)، وتتمثّل هذه العوامل بالظروف السّلبية (من وجهة نظر المُهاجر) التّالية:

أ- تذبذب وتيرة التّمنية في هذه البلاد التي لا زالت تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الفلاحة (الزراعة)، والتّعدين، وهما قطاعان لا يضمنان التّمنية المستدامة، وذلك لارتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السّوق الدّولية.

ب- تدنّي مستوى الدّخل الفردي في الحوض المتوسّطي العربي (2116 دولار) وضعف أو عدم وجود فرص العمل، وانخفاض الأجور، وبالتالي تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

ج- ارتفاع نسبة البطالة وخاصة لدى الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعيّة، وتقول الإحصائيات: يوجد في الدول العربية أعلى مُعدّلات البطالة في العالم، فعلى سبيل المثال تُقدّر هذه النسبة في المغرب بحوالي 12%، وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل النسبة إلى 23% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتصل في تونس 15%.

د- ارتفاع نسبة الفقر والجريمة في الأحياء التي يُقيم فيها المهاجرون، بعد أن فقدوا الأمل في الوصول إلى أوروبا وقرّروا البقاء في مناطق العبور أو التّجمّع⁽¹²⁾، فعلى سبيل المثال لا الحصر وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإنّ عدد المغاربة الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ حوالي 8 مليون، يُمثّلون حوالي 20% من إجمالي السكّان البالغ 40 مليون نسمة تقريباً.

ه- سوء استغلال الموارد الطبيعية.

و- ارتفاع نسبة التّمو السّكاني، وبالتالي المزيد من الضّغط على الموارد (13).

ز- زيادة الفاقة والعوز، وانعدام العدالة الاجتماعيّة **Equity**.

ح- مع تفاقم مشكلات الفقر والبطالة ازدادت حُمى الهجرة غير الشرعيّة لدى الشّباب، وارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة والعشرين (60%)، الذين أصبحوا يُعانون من حالي الضيق والاكتئاب التّفسي، وهذه ما دفعهم إلى المغامرة بالهجرة (غير سائلين عن مخاطرها) أملاً في تحقيق الحلم بالعيش الكريم، شعاره في ذلك: حيث تُوجد الكرامة يُوجد الوطن، ولا كرامة بدون عمل يوفّر العيش الكريم.

ط- ضعف مُشاركة الشّباب العرب في صنّع الحياة العامّة في المجتمع، ممّا يدفعهم إلى رُكوب قوارب الموت في البحر المتوسط، أملاً في الوصول إلى حياة أفضل.

ثانياً- عوامل جاذبة تُوجد في الدول المُستقبلة (الأوروبية)، وتمثّل هذه العوامل بالظروف الإيجابية (من وجهة نظر المهاجر) التالية:

أ- القُرب الجغرافي بين الدول العربية الإفريقيّة والآسيويّة من القارة الأوروبية، تجعل من الانتقال (المغامرة) أمراً سهلاً عبّر البحر الأبيض المتوسط، وهذه الحركة جاءت كردّة فعل طبيعيّة لغلّغ الدول الأوروبيّة الأبواب أمام الهجرة الشرعيّة والسياسيّة، إذ أجمّحت هذه الإجراءات من وتيرة الهجرة غير النظاميّة.

ب- ارتفاع مستوى الدّخل الفردي في دول الإتحاد الأوروبي (21 ألف دولار).

ج- وجود فرص العمل

د- تدنّي نسبة التّمو السّكاني.

هـ- الأمثلية **Optimization** في استغلال الموارد.

ثالثاً- العوامل المُساندة، والمُحفّزة، والتّفسيّة، والسياسيّة: وتشمل:

أ- تطوّر الاتصالات والمواصلات الحديثة، حيث يستطيع المقيمون في الدّول الفقيرة معرفة مستوى المعيشة في الدّول المتقدّمة بسهولة ويُسر، ومقارنة ذلك بمستوى المعيشة المحلي.

ب- صورة التّجّاح الاجتماعي الذي يُظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفان في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، وهدايا، واستثمار في العقار، وكلّها مظاهر تُغذيها وسائل الإعلام المرئيّة.

ج- وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطّلب يستجيب وفقاً لمعايير كُلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل، وغالباً ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً.

د- قيام شبكات منظمّة في مُختلف مناطق مرور المهاجرين غير الشرعيين لتُقدّم خدماتها إليهم، ممّا أدّى إلى انتعاش ما يُسمى " تجارة الأوهام"، فعلى سبيل المثال يدفع المرشّح للهجرة غير الشرعيّة ما بين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق.

هـ - التضييق الذي تُمارسه معظم الدّول العربية على الحريّات العامّة للأفراد.

4- حجم الهجرة غير الشرعية :

من الصّعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعيّة بشكل عامّ نظراً للطبيعة غير الرّسميّة لهذه الظّاهرة، وغالباً ما تتفاوت التقديرات إلى تُقدّمها الجهات المُختلفة لأعداد هؤلاء المهاجرين.

وتُقدّر منظمة العمل الدوليّة حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10-15% من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم - حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة - حوالي 180 مليون شخص، وتُعتبر أوروبا التي يبلغ عدد المهاجرين فيها 70.6 مليون شخص (أكثر من نصفهم من العرب) القارة التي تستقبل العدد الأكبر من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين. ولا تُوجد إحصاءات دقيقة منشورة عن هذه الظاهرة، وجميع هذه الإحصاءات تقديرية، وقدّرت وزارة القوى العاملة المصرية في أبريل 2005 عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا 90 ألف شخص، وأنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا يُقدّر بحوالي 460 ألف شخص، ولكن مراقبين يُقدرون بأنّ الأعداد الحقيقية أكبر بكثير من الإحصاءات الرسميّة⁽¹⁴⁾ وقدّرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أعداد الشباب الذين هاجروا بشكل غير شرعي من قرية "تطون" في محافظة الفيوم إلى إيطاليا 6 آلاف، من 40 ألف نسمة هم إجمال سكان القرية، كما أشارت إحصاءات الأمن الإيطالية إلى استقبال سواحل "كالابريا" 14 زورقاً مُحملّة بأكثر من 1500 مهاجر غير شرعي من المصريين، وبأنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين المصريين الذين دخلوا إيطاليا عام 2007 عن طريق البحر نحو 1419 مهاجراً، لقي 500 مهاجر مصرعهم في البحر المتوسط⁽¹⁵⁾. وتُشير العديد من التقارير الدوليّة إلى أنّ أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى إسبانيا 4.5 مليون، وإلى فرنسا 7 مليون، وإلى إيطاليا 6.5 مليون مُعظمهم من العرب، كما تُشير تلك التقارير إلى زيادة عدد ضحايا الهجرة غير الشرعيّة من البلدان العربية خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة 300%⁽¹⁶⁾.

وتُشير تقديرات صادرة عن اللجنة الأوروبية إلى وجود أربعة ملايين مهاجر غير شرعي (مُعظمهم عرب) يعيشون في دول الإتحاد الأوروبي، وتشير إحصاءات دول الإتحاد إلى أنّ 120 ألفاً يدخلون دول الإتحاد سنوياً بعد عبور البحر المتوسط، ويقضي آلاف آخرون غرقاً، بعد أن يُرسلهم المهربون بقوارب خشبية مُتهالكة يتعرّض مُعظمها للغرق أثناء الرحلة⁽¹⁷⁾. وتُشير دراسة أجرتها وزارة الخارجية العراقية إلى أنّ نسبة الهجرة في البلاد خلال عامي 2004-2005 وصلت إلى 70% قياساً إلى عامي 2002-2003، وأكدت الدراسة بأنّ هذه الهجرة من أخطر المهجرات على البلاد منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، لأنّ غالبية المهاجرين من الكفاءات العلمية والأكاديمية، وتحتلّ الدول الاسكندنافية المرتبة الأولى في استقبال المهاجرين العراقيين، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى هذه الدول، إلّا أنّ الإحصاءات لا تُشير بشكلٍ دقيق إلى هذه الأعداد⁽¹⁸⁾.

وفي ألمانيا تتضارب الإحصاءات الخاصّة بعدد المهاجرين غير الشرعيين، حيث تُقدّرهم بعضها بـ 150 ألف مهاجر، في حين ترفع بعضها الآخر الرقم إلى مليون مهاجر غير شرعي، ممّا يعكس الغموض الذي يحيط بهذه الظاهرة في معظم الدول الأوروبية، لعدم وجود هيئة أو منظمة تُدافع عن حقوقهم، أو توضّح إشكالية وضعهم بالرغم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها، ما عدا فرنسا حيث استطاعت حركة "بدون أوراق sans-papier" المكوّنة من اللاجئين غير الشرعيين إجبار الرأي العام على الالتفات إلى معاناتهم ووضعهم الصّعب⁽¹⁹⁾.

5- أشكال التحرك السري، وأقاليم الهجرة غير الشرعيّة:

في ضوء تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة للدول العربية في حوض البحر المتوسط، يقع الشّباب في دائرة الخطر، من خلال اللجوء إلى سُماسرة السّوق، ومكاتب السّفريات غير القانونيّة، ووسطاء الهجرة الذين يتقاضون من كلّ شاب مبلغ مالي يتراوح من 5500-600 دولار (في مضيق جبل طارق مثلاً).

تتمثّل أطراف الهجرة غير الشرعيّة في:

- الطرف الأول: مجموعة من المستغلين الوسطاء المجرمين، الذين يعملون في فريق يتكوّن -غالباً- على الأقل من ثلاثة أشخاص يستقرّون في أماكن قريبة من مناطق المرور أو العبور (التجمّع) للمهاجرين غير الشرعيين.

- الطرف الثاني: وهم الفئات المستهدفة من مجموعات الشّباب اليائسين ، الذين يبحثون عن فرصة للعمل ، والعيش في ظروفٍ معيشيّة أفضل ، بغرض تحقيق طموح وهميٍّ كاذب. نظراً لذلك فقد أصبحت الهجرة غير الشرعيّة مُشكّلةً تؤرّق الدّول المُستقبلة لهؤلاء المهاجرين، وعلى رأسها دول أوروبا، التي تعتبر المُستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين، وخاصّاً من دول إفريقيا العربيّة. وتتعدّد فئات المهاجرين غير الشرعيّين (وخاصةً المغاربة)، بحسب المسالك والوسائل التي يتوخّونها للوصول إلى الدول الأوروبيّة، ويمكن حصر هذه الفئات كما يلي (20):

1- فئة الحاملين للتأشيرات السيّاحيّة لدول اتفاقية شينغن(الأوروبية).

2- فئة المُتسللين إلى أراضي دول أوروبية دون أن يكون بحوزتهم آية وثيقة سفر،(وهذه أكبر فئة، وهي المقصودة بالدرجة الأولى في هذه الدّراسة).

3- المهاجرون غير الشرعيون الذين يتنقلون بين دول الإتحاد الأوروبي.

4- فئة الطّلاب الذين تنتهي صلاحيّة وثائق أقامتهم الدّراسيّة ، ويستمرّون في البقاء في الدّولة الأوروبية التي يدرسون فيها.

5- فئة المُغرّر بهم من العمال.

6- فئة طالبي اللجوء الإنساني وخاصةً العراقيون في ألمانيا والدّول الاسكندنافية. ومن دراسة وتحليل العديد من المصادر والمراجع التي تناولت أشكال التّحرّك السّري للمهاجرين غير الشرعيين، يمكننا تقسيم هذه الأشكال إلى الأقاليم التّالية(21):

1- **أقاليم المنشأ أو المُنْبَع** (المناطق أو الدول المُرسِلة، أو الطّاردة): وتتمثّل بالدّول العربيّة التّالية: المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، وليبيا، ومصر، والسودان، وجيبوتي، والصّومال، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والعراق، واليمن(أي جميع الدّول العربيّة باستثناء دول الخليج العربيّة).

2- **أقاليم الوجهة أو المُقْصَد** (المناطق أو الدّول المُستقبلة، أو الجاذبة): وتتمثّل بالدول الأوروبية ضمن الوجهات التّالية:

أ- دول جنوب شرق أوروبا وهي: إيطاليا، واليونان، ومالطا، وقبرص.

ب- دول غرب أوروبا ووسط وهي: إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا.

ج- الدّول الاسكندنافية وبعض دول البلطيق وهي: السويد، والنرويج، وفنلندا، وليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا.

3- **أقاليم المرور أو العبور أو التّجمّع**: ويمكن حصرها على النحو التّالي:

أولاً- السواحل المغربيّة، والموريتانيّة:

أ- من مدن طنجة، وتطوان المغربيّة(مدن التّجمّع) إلى سبتة ومليلة ومنها إلى إسبانيا مباشرة ، أو إلى جبل طارق فيإسبانيا، أو إلى مدينة طريف ومدينة ماريينا الإسبانيتين.

ب- من مدن السّاحل المغربي إلى جزر الكناري(الخالدات) فيإسبانيا.

ج- من ساحل موريتانيا إلى جزر كناري فيإسبانيا.

ثانياً- سواحل الجزائر:

أ- من عين صالح وغرداية، إلى وهران وبلدة بني سيف إلى سبتة ومليلة على السّاحل المغربي فيإسبانيا.

ب- من عين صالح وغرداية، إلى تلمسان ، ومنها إلى بلدة الغزوات، وإلى سبتة ومليلة وإسبانيا.

ج - من بلدة جانت في ولاية إليزي إلى إيطاليا.

د- من وهران أو تلمسان وباقي المدن الساحلية الجزائرية إلى مرسيليا وفرنسا.

ثالثاً- من سواحل تونس إلى إيطاليا عن طريق جزيرة لامبيدوسا، أو جزيرة صقليا.

رابعاً- من السواحل الليبية إلى جزيرة صقليا بإيطاليا، أو إلى جزيرة مالطا بإيطاليا أو اليونان.

خامساً- من مدن الوجهين القبلي والبحري في مصر إلى مختلف دول أوروبا ، عن طريق القوارب إلى جزر قبرص، أو مالطا، أو لامبيدوسا.

سادساً- طريق شرق إفريقيا للمهاجرين من الصومال وجيبوتي واليمن، عن طريق الجزر الرئيسية الأربع في البحر المتوسط وهي: قبرص، ومالطا، وصقليا، ولامبيدوسا، وإلى دول أوروبا وخاصة إيطاليا، ومن الجدير بالذكر أن منظمة (الإيجاد IGADD)، والهيئة الحكومية لتنمية دول شرق إفريقيا مكلفة بمراقبة ومكافحة الهجرة غير الشرعية لدول شرق إفريقيا، وخاصة الدول الأعضاء فيها (السودان، والصومال، وجيبوتي) (22).

سابعاً- من بعض الدول العربية الآسيوية القريبة من الساحل الشرقي للبحر المتوسط (سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والعراق)، إلى :

أ- الطريق البري سوريا فتركيا، وإلى دول أوروبا.

ب- الطريق البحري، من خلال الجزر الأربع المهمة (المذكورة سابقاً) إلى دول أوروبا.

6- تداعيات هجرة الشباب العرب غير الشرعية (23) :

يمكن أن تُشكل الهجرة قوة اجتماعية واقتصادية بناءة، غير أن الهجرة غير الشرعية

لها تأثيرات سلبية كبيرة على كافة البلدان المعنية ، ومن هنا أصبحت هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى مختلف الأقطار الأوروبية، منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين وإلى اليوم ، القضية الراهنة الأولى بالنسبة للبلدان العربية المغاربية، والأوروبية المتوسطية.

عندما يتحوّل البحث عن عمل إلى مقبرة تلتهم شبابنا ، سواء كان من خلال غرفهم في البحر ، في طريق هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا، أو القبض عليهم على تلك الحدود، أو العيش - لمن ينجو منهم- في أجواء مليئة بالرعب والتوتر والخوف، فإننا نكون أمام مشكلة ومعضلة كبرى ، فما هي التداعيات التي تنتج عن هذه الحياة التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيون؟ إن هجرة الشباب العرب إلى أوروبا تحمل في طياتها تداعيات وانعكاسات خطيرة تُبرزها بإيجاز كما يلي:

أولاً- التداعيات الاجتماعية: تنتج عن الهجرة غير الشرعية تداعيات اجتماعية أهمها:

أ- مشكلة الاندماج: إذ لا يمكن أن يحدث اندماج فعلي بين جماعات طارئة غير قانونية وأخرى أصيلة وقانونية ، ويُنظر إلى من لا يحملون السند القانوني لوجودهم بأنهم لصوص أو متطرفين، حيث يتم الخلط بين الهجرة، والإجرام، والتطرف، وقد زادت هذه النظرة لدوي الأصول العربية والإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ب- الصدمة الثقافية والمعيشية: يعيش المهاجرون العرب حالة من اصطدام ثقافتهم الزمنية ليس فقط بالثقافة الزمنية للمجتمع الأوروبي، وإنما أيضاً بمختلف الإكراهات الزمنية التي تفرضها الدول التي يعيشون فيها بشكل غير قانوني، كتصريح العمل، أو أيّ معاملة رسمية يريد بها المهاجر العربي هناك، وهكذا يجد المهاجر العربي غير الشرعي بأنّ زمنه التاريخي يتحمّل بدوره انعكاسات التشويه والصمت ، والرعب، والتوتر اليومي.

ج- مشكلة الزواج المختلط، والاتجار بالبشر، وذلك باستقدام نساء من مختلف دول العالم (وخاصة دول شرق أوروبا)، ليتزوجن من مهاجرين غير شرعيين، وما يترتب عن ذلك من تشتت أسري، وما يؤثر ذلك على توجهات الأطفال وهويّتهم.

د- التغيير في الهيكل الديموغرافي لدول الدول المرسلة والمستقبلية على السواء، وأدت هذه الظاهرة على تراجع نسبة الشباب وخاصة الذكور في الدول العربية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تفريغ هذه الدول من قدرتها البشرية، وبقيت قدرتها المادية دون استغلال وتطور فازدادت الفجوة التنموية اتساعاً بين هذه الدول.

ثانياً- التداعيات الأمنية والسياسية، ويأتي في مقدمتها:

أ- تهديد سيادة الدول المرسلة والمستقبلية.

ب- ترايد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يُقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين.

ج- تعميق الفجوة التنموية والسياسية بين دول الشمال والجنوب، فدول الجنوب (وخاصة العربية منها) ترى أنّ الدول الاستعمارية في الشمال (وخاصة فرنسا وبريطانيا)، هي التي نبت ثرواتهم وخيراتهم لتجني هذا التقدم، ولذلك يُقال: غني وتقدم أوروبا كان على حساب فقر وتخلّف إفريقيا.

د- ازدياد حجم التهريب بكافة أنواعه (البضائع والأسلحة)، وهذا يُشكّل خطراً أمنياً حقيقياً، خصوصاً بعد التحالف بين المهربين والجماعات الإرهابية.

7 - آليات مواجهة هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا:

بدأت إجراءات التقييد للهجرة بشكل عام من قبل الدول الأوروبية مع بداية تطبيق اتفاقية شنغن Schengen التي دخلت حيز التنفيذ بدءاً من صيف عام 1985⁽²⁴⁾، وأما ظاهرة الهجرة غير الشرعية فقد اتبعت الدول الأوروبية أساليب متنوعة وقاسية للحد منها، وبالرغم من ذلك ما زالت الآليات المستخدمة حتى الساعة غير قادرة على التقليل منها بشكل يحد من آثارها، وانعكاساتها، سواء على دول المنبع (العربية المرسلة، أو الطاردة)، ودول المصب (الأوروبية المستقبلية، أو الجاذبة). وبالرغم من تعدد الآليات التي اتبعتها الدول الأوروبية لمواجهة هذه الظاهرة، والتي تم اقتراحها من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية الأوروبية، وأوروبا - متوسطة⁽²⁵⁾، إلا أنّ هذه الآليات المقترحة لم تكن فعالة للحد من هذه الظاهرة، وقد طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة هذه الظاهرة، ومن دراسة تفاصيل هذه الأساليب (الآليات) يمكن تصنيفها بإيجاز على النحو التالي⁽²⁶⁾:

أ- آليات تتعلق بكيفية مراقبة وضبط الدخول والخروج لحدود الدول المرسلة والمستقبلية من المسافرين.

ب- آليات تتعلق بكيفية التعامل مع المهاجر غير الشرعي.

ج- آليات تتعلق بالتنسيق المشترك بين الدول المستقبلية.

د- آليات تُركّز على الأساليب الأمنية الصارمة لمواجهة الظاهرة.

هـ- آليات إنشاء فرق التدخل السريع، وتسيير دوريات بحرية مشتركة.

و- آليات تُركّز على إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي من شأنها ضبط عملية الهجرة غير الشرعية.

مما سبق يتضح جلياً أنّ كافة الآليات المطروحة لمواجهة هذه الظاهرة تأتي في إطار الحلول الأمنية القهرية بالدرجة الأولى، ولذا على الدول الأوروبية أن تُفكر بشكل جادّ بالحلول السلمية، القائمة على الحوار البناء، والتعاون المثمر، من خلال تنمية الدول العربية المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنميتها محلياً بالمساعدات المالية، والقروض، وإقامة المشاريع الاستثمارية التي تخلق فرص العمل الجاذبة لهؤلاء المهاجرين، والمساهمة في استقرارهم في بلادهم، والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتقليل الفجوة الاقتصادية بينها وبين هذه البلدان، وتخفيف منابع هذه الهجرة ما أمكن بالطرق التنموية، فهي السبيل الأفضل للحلّ الجذري لهذه المشكلة الخطيرة.

8- النتائج والتوصيات:

- النتائج: توصّلت الدراسة إلى أبرز النتائج التالية:

1- ظهرت بدايات هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، واشتدت حدتها مع تطبيق اتفاقية شنغن صيف عام 1985.

2- لعبت الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الصعبة، التي يعيشها الشباب العربي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط الدور الأساسي في هجرتهم السرية من أقطارهم، وتحملوا في سبيل ذلك كل أصناف وتبعات المغامرة من أجل تحسين ظروفهم البائسة .

3- لعب الإعلام، ووسائل الإيصال والتكنولوجيا الحديثة، الدور الرئيسي في إذكاء روح المغامرة وركوب البحر، لدى نسبة لا يُستهان بها من الشباب العرب للوصول إلى الفردوس القريب منهم، من خلال ممرات ومحطات قريبة مثل : مضيق جبل طارق، وجُزُر: لامبيدوسا، ومالطا، وصقلية، وقبرص، وغيرها من محطات العبور.

4- إن إهمال معالجة الأسباب والدوافع الحقيقية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تكمن وراء هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا ، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، وزيادة حجمها.

5- أصبحت الهجرة غير الشرعية من المشاكل التي تؤثر في العلاقات السياسية بين البلدان العربية المرسلة (وخاصة المغاربية) والدول الأوروبية المستقبلية، ولذا أخذت العلاقات الدولية العربية الأوروبية تتأثر تأثيراً كبيراً بتزايد نمو هذه الظاهرة، خاصة وأن بعض الكتاب الغربيين بدأوا يُصنّفون هذه الظاهرة بأنها شكل جديد للإرهاب.

6- تختلف نظرة الدول الأوروبية لطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي ترتب عنه اختلاف آلياتها في معالجة هذه الظاهرة، ومُحاولة إلغائها أو حتى التقليل من حدتها.

7- لم تُفلح الأساليب الأمنية المشددة (بكافة أشكالها) التي اتبعتها الدول الأوروبية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

-التوصيات: للتخفيف من حدة هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا يُوصى بما يلي:

1- على الحكومات العربية السعي الجاد في تحسين الظروف المعيشية والأمنية لأبنائها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها بلادهم، وجذب الاستثمارات في المجالات الاقتصادية التي تمتاز في إيجادها لفرص العمل المحيية لديهم، وخاصة الاستثمار في مجال السياحة الصحراوية التي تتسع في الأراضي العربية، وتمتاز بتنوع مكوناتها، وتنوع الاستثمارات والأنشطة التي يمكن أن تُمارس بها، والتفكير بشكلٍ جاد في إعادة إعمار الصحراء ، وإيجاد ظاهرة السياحة المُستدامة في هذه الصحاري، وقد بدأت بعض الدول العربية في وضع هذا التوجه في خططها التنموية، مثل تونس والجزائر، والمغرب، ومصر، وليبيا، والأردن (27).

2- أن تعيد الدول العربية النظر في ترتيب أولويات برامجها التنموية، وخاصة تلك التي تُساهم في التقليل من نسبي الفقر والبطالة، وذلك بإعادة النظر في المنظومة التعليمية وعلاقتها بسوق العمل، ورفع مستوى الثقة بين الشباب ودولهم، والاستمرارية في خلق فرص العمل بنمو متوازن مع النمو السكاني.

3- الاستثمار الإيجابي للأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط، والتأكيد على مقولة رئيس وزراء مالطا في مؤتمر فاليتا " المتوسط ليس حدوداً تفصلنا، وإنما جسر يجمعنا"، وذلك بجعله منطقة حوار وتبادل وتعاون، من شأنها أن تُقلص الفجوة بين الدول المطلة عليه، وتُحقق الأهداف التي جاءت في إعلان برشلونة عام 1995 وهي (28) :

- مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مُشترك من السلام والأمن والاستقرار، وقيام حوار سياسي مُكثف ومنظم، يركز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

- مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار مُتقاسمة (في مجالات: الاستثمار، والصناعة، والمواصلات، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنظيم الأراضي، والبيئة، وصيد الأسماك).

- مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية.

4 - وضع نصوص وتشريعات قانونية رادعة للشباب العربي الذين يُهاجرون بطريقة غير شرعية، حيث تشهد الدول العربية عموماً، ودول بلاد المغرب خصوصاً فراغاً قانونياً فيما يخص هذه الظاهرة، ولذا يُغامر الشباب بحياتهم لعدم وجود نصوص قانونية تحاكم مخالفتهم.

5 - القيام بحملات توعية تُشير إلى خطورة الإقدام على الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال مؤسسات الضبط الاجتماعي، كالأُسرة، والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المختلفة.

6- وضع عقوبات مُشددة وغرامات مالية كبيرة على كل من يُشارك، أو يُروج، أو يُسهّل، أو يقوم بعملية تهريب المهاجرين غير الشرعية.

هوامش ومراجع البحث:

(1) محمد، غربي "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجاً" مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2012، ص 52.

(2) - King. R(2001), The Mediterranean Passage: Immigration and New Cultural Encounters in Southern Europe, Liverpool: Liverpool University Press.

- (2011) The European Union and illegal Demmelhuber
Immigration in the southern Mediterranean: the trap of competing policy
, Issue 6, Volume 15 concepts, The International Journal of Human Rights,
2011

(3) عبد العزيز، محمد مصطفى "أوروبا توحد خططها لصد موجات الهجرة غير الشرعية" على موقع:
<http://www.mw.nl/hunaamsterdam/currentaffairs/hggyuu>

(4) الطيف، راضي عماره "ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي - دراسة حالة ليبيا كدولة عبور" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص 11.

(5) وللمزيد أنظر: <http://ik.ahram.org./IK/Ahram/2008/6/23/INVE2.HTM>

(6) ينتمي أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، الذين يحاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل دول الإتحاد الأوروبي ، وللمزيد عن هذه الظاهرة أنظر:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

(7) للتعرف على أشكال وحجم المعاناة التي تواجه المهاجرين السريين أنظر:

- محمود، عبد اللطيف "الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي" ط 1، مركز الحضارة العربية، 2003، ص 15.

(8) العموص، عبدالفتاح "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية" جامعة صفاقس، تونس، على موقع: www.afkaronline.oeg/archives/nov-dec2003

(9) قسم الباحثون سياسات الهجرة بحسب أنواعها إلى:

- أ- المهجرة في إطار التجمّع العائلي. ب- المهجرة النسائية.
- ج- هجرة الكفاءات. د- المهجرة غير الشرعية.
- وللمزيد انظر: - العزاوي، رائد " المهجرة غير الشرعية تحصد أرواح العرب " على موقع: صحيفة اليوم السابع
www.youm7.com/news.asp 13 أكتوبر 2008،
- (10) المرجع نفسه.
- (11) وللمعرفة المزيد عن هذه الأسباب والدوافع أنظر:
- عودة، محمود "الهجرة إلى مدينة القاهرة"، المجلة الاجتماعية، المجلد الحادي عشر، ع1، 1974، ص 9.
- الحسيني، السيد "المدينة-دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1980، ص 280.
- الخشاني، محمد "أسباب المهجرة غير الشرعية إلى أوروبا" على موقع :
www.aljazeera.net/NR/exeres
- الحوّات، علي " المهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشمال الإفريقي "مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول+الثاني 2008.
- http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=16642
- فضائية الجزيرة " أسباب المهجرة السريّة وسُبل التصدّي لها " ضيف الحلقة: المهدي المنجرة، تاريخ الحلقة
 2003/3/11.
- (12) Karydis, V. 1996. Criminality of Immigrants in Greece: Issues of Theory and Anti-Crime Policy. Athens: Papazisis (in Greek)
- Meadows, Donella (1986), Poverty Causes Population Growth Causes Poverty,
 Donella Meadows Institute, Vermont, USA. (13)
- (14) http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=16642
- (15) أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذا التقرير في 2007/12/2 تحت عنوان " هجرة شباب مصر ... فرار إلى المجهول " وللمزيد عن هذا التقرير أنظر:
- <http://www.eohrr.org/ar/press/2007>
- (16) العزاوي، رائد " الوضع الاقتصادي للدول العربية سبب أساسي للهجرة غير الشرعية " صحيفة اليوم السابع
 على موقع: www.youm7.com/news.asp
- (17) أخبار الجزيرة www.aljazeera.net/News 2007/11/18
- (18) متتديات العراق " عراقيون يزحفون إلى سفارات اسكندنافية وسماسرة المهجرة يعرضون "بضاعتهم" على موقع:
<http://lrq.Iraq.Ir/vb/showthread>
- (19) صحيفة Dw-world.De، مؤسسة دويتشه فيله Deutsche welle (صوت ألمانيا المرئي والمسموع
 والمقروء إلى العالم الخارجي) ، على موقع: www.dw-world.de/dw

(20) صالح، ربيع كمال "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا دراسة انثروبولوجية إلى قرية تطون. محافظة الفيوم" رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2005، ص هـ-ز.
(21) وللمزيد أنظر:

- صحيفة مصر اوي الإلكترونية MASRAWY "الهجرة غير الشرعية ضياع للشباب وإساءة لسمعة الوطن" العدد 1370، 25 مايو 2006.

- المعهد العربي "الهجرة غير الشرعية: إيطاليا واليونان، ومالطا، وقبرص مع مزيد من التدخل الأوروبي" على موقع: www.ma3hd.net/vb/ma3hd

- جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، العدد 8262، الخميس 12 يوليو 2001، على الموقع: <http://asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno>

(22) www.africa-umon.org/root/ua/conferences

(23) صحيفة مصر اوي الإلكترونية MASRAWY ، مرجع سابق.

(24) مجلة الجمارك "الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية" ع23، طرابلس، 2006، ص 24

(25) من أهم المؤتمرات التي عُقدت لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتمّ عقدها في : لشبونة، و برشلونة (1995)، و ميديا (1995)، واشبيلية (1996)، واشبيلية (2002)، وسالونيك (2003)، وطرابلس الغرب (2006)، والرباط (2006)، وجامعة بنغول التركية (2006)، وباريس (2008)، ولاهاي (2010)، والعديد من الندوات واللقاءات.

- وللمزيد عن حيثيات هذه المؤتمرات أنظر <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=510>

(26) مراجع كثيرة أشارت إلى أدقّ التفاصيل في آليات معالجة الهجرة غير الشرعية أبرزها:

- الطيف، راضي عماره، مرجع سابق، الفصل الثاني.

- شبكة المعلومات الدولية، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، 2007، على الموقع:

<http://www.shabbier.com>.

- أخبار إذاعة BBC "إجراءات إيطالية جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية" يوم السبت 26 يوليو 2008، الساعة 4:35 صباحاً، على الموقع: www.news.3z.cc/news

- جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية "قادة الاتحاد الأوروبي يتصدّون لمشكلة الهجرة في قمة اشبيلية" 21 يونيو 2002، العدد 8606، مرجع سابق.

- جريدة الشرق الأوسط "الخطّة الأوروبية لمحاربة الهجرة بفرق للتدخل السريع" 14 يناير 2006، العدد 9909، مرجع سابق.

(27) غراية، خليف "السياحة الصحراوية في الوطن العربي- الواقع والمأمول" دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، ص 117-147، 264-284.

(28) إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأوروبي- متوسطي في 27 و28 نوفمبر 1995، على الموقع: <http://delwbg.ec.europa.eu/ar/euromed/barcelona.htm>